

الماضرة الاولى : مقدمة في فكرة الدولة

.....

تعد الدولة الصورة الاجتماعية الاكثر تطورا من بقية الصور والتجمعات الانسانية . ويمكن اعتبار الدولة بانها الاثر المترتب على انتقال الانسان من حياة الفوضوية الى الحياة المدنية التي يمارس فيها الانسان حقوقه دون مزاحمة من الاخرين مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم تأثير هذه الحقوق على المصالح العليا للمجتمع البشري .

_ تعريف الدولة :

.....

رغم اتفاق الفقه على ان الدولة هي الظاهرة الاجتماعية الاكثر تطورا والتي اتسمت ايضا بطبيعتها السياسية ... نقول رغم ذلك الا ان الفقه مختلف في اعطاء تعريف ثابت لفكرة الدولة . حيث ذهب البعض الى التوسع في هذا التعريف ليشمل عناصر متعددة في حين ذهب اخرون الى الاقتصار على عنصري الحاكم والمحكوم كاساس لتعريف الدولة .

وعلى ذلك عرفها البعض بانها ظاهرة سياسية قانونية تبرز وجود جماعة من الافراد الذين يعيشون بصفة مستقرة ودائمة على اقليم معين

وخضوعهم لنظام سياسي معين ينظم شؤون الجماعة البشرية فوق هذا الاقليم . حيث نجد هنا ان الدولة كفكرة غير مستقلة او متميزة عن عناصر التعريف وخاصة الافراد في حين يذهب تعريف اخر الى ان الدولة فكرة متميزة ومستقلة عن مجموعة الافراد الذين يقطنون اقليم ما .

وكما قدمنا امام هذا التوسع نجد ان بعض الفقه بسط كثيرا من فكرة الدولة حيث اعتبرها قائمة بمجرد حصول التمييز بين الحكام والمحكومين في اي تجمع بشري . لذلك فان هذا الاتجاه لا يقيم وزن لكيفية قيام السلطة والشكل الذي تظهر به في المجتمع بقدر التركيز على وجود فئة حاكمة قادرة على فرض ارادتها على فئة محكومة ضعيفة .

ورغم اختلاف نطاق كلا التعريفين من حيث سعة الاول وقصر الثاني ... الا ان الثابت ان الدولة في كل التعاريف تقوم على اساس وجود العنصر البشري المقيم في رقعة جغرافية ما

لذلك فاننا نرى ان التعريف الاول اكثر وادق وصفا لفكرة الدولة . لذلك فان الدولة (((هي مجموعة من الافراد الذين يعيشون بصفة دائمة ومستقرة على اقليم معين في ظل تنظيم سياسي معين))) .

ومن خلال الرجوع للتعريف نجد ان الدولة تقوم على عناصر اساسية معينة .

حيث يجب ان يكون هناك مجموعة من الافراد الذين يرتبطون برابطة اساسية تميزهم عن الاخرين في دول اخرى ونقصد هنا رابطة الجنسية وان يعيشوا على ارض معينة دون ان يكون في نيتهم تغيير هذه الارض لذلك لا يعد سكان البدو شعب لدولة ما لانهم لا يتخذون ارض ما كاقامة لهم بصفة دائمة . واخيرا لابد ان يكون هناك سلطة عليا لتنظيم شؤون هؤلاء الافراد وهي السلطة السياسية وهي ما ادت الى تحويل المجتمع البشري من حالته الطبيعية الفوضوية الى الحالة المدنية السياسية .

-الاساس التاريخي لنشأة الدولة :

.....

اختلفت الاتجاهات التي قيلت في تحديد اصل وكيفية نشوء الدولة .

- النظريات الدينية (التيوقراطية) : هذه النظريات ترد اصل نشوء

الدولة الى الله على اعتبار ان تكوين الدولة لم يتدخل البشر فيه

بقدر تدخل قوة خارقة في تكوين الدولة . لذلك يصل انصار

هذا الاتجاه الى تقديس السلطة العامة باعتبارها من صنع الذات

الالهية حالها حال الدولة ... لذلك تم استغلال هذا الاتجاه
اسوء استغلال من قبل الملوك والحكام الذين يمارسون السلطة
المطلقة .

- النظريات العقدية : وترجع هذه النظرية اصل الدولة الى فكرة
العقد الاجتماعي القائمة على افتراض وجود عقد بين افراد
المجتمع الواحد لتنظيم شؤونهم الخاصة . وبرز من قال بفكرة
العقد الاجتماعي كل من هوبز ولوك وجان جاك روسو . ورغم
اتفاق هؤلاء في بعض اسس العقد الا انهم اختلفوا من حيث
اطراف العقد والاثر المترتب عليه والاهم هو الغاية المرجوة من
العقد فعند هوبز كان العقد وسيلة لتوطيد سلطة الملوك من
خلال نزع اي مسؤولية عن الحكام الا ان الامر مختلف مع لوك
الذي فرض واجبات على الحاكم مقابل ما يفرض على الافراد
من واجبات . اما روسو فانه اخرج الحاكم اصلا كطرف في العقد
وان الافراد هم فقط من يكونوا اطراف بهذا العقد .

- النظريات الاجتماعية : وهي النظريات التي ترجع اصل نشأة
الدولة الى عوامل وقوى اجتماعية كفكرة التطور الاسري التي

تعيد اصل الدولة الى نواة الاسرة . او اعادة الامر الى فكرة القوة والعنف الذي يفرضه العنصر الاقوى داخل المجتمع .

- النظريات التاريخية : وتعيد هذه النظريات اصل الدولة الى عوامل واعتبارات تاريخية مختلفة من دولة لاخرى . ومعنى ذلك ان الدولة لا تقوم على اساس او اعتبار واحد ثابت بالنسبة لجميع المجتمعات . فقد تقوم دولة ما لاعتبارات دينية واخرى لاعتبارات اقتصادية وثالثة لاعتبارات القوة والعنف وهكذا .

الماضرة الثانية : اركان الدولة

.....

الركن الاول : الشعب :

الشعب هو مجموعة الافراد الذين يكونون الدولة . ويعتبر الشعب المادة الاولية الاساسية التي تقوم عليها الدولة . فمن غير شعب وافراد لا يمكن الحديث عن دولة .

يرتبط افراد شعب الدولة مع دولتهم برابطة سياسية وقانونية هي رابطة الجنسية لتميزهم عن باقي مواطني الدول الاخرى . وشعب الدولة يشمل كل فئات الشعب رجال ونساء اطفال وشيوخ اصحاء وعاجزين ، وهو ما يمكن ان نصلح عليهم بالشعب الاجتماعي الذي يشكل مجموع عامة الشعب .

ورغم ان السلطة حكما هي بيد الشعب الا ان الواقع لا يمكن ان يتقبل ان الشعب بكل فئاته يمارس السلطة . لذلك فان الذي يمارس السلطة هم فئة معينة من الشعب يصلح عليهم الشعب السياسي الذين لهم ممارسة العمل السياسي وما يترتب عليه من حقوق سياسية في الدولة .

ان الشعب كركن اساسي في الدولة يقوم على اعتبار اساسي وهو رابطة المواطن بالدولة من خلال الجنسية . لذلك لا يغير من هذا الوصف ان يكون شعب الدولة قليل ام كثير العدد ، يتكون من عرق واحد او عدة اعراق ، دين واحد ام عدة اديان . ولا يغير من ذلك ايضا ان يتحدث شعب الدولة لغة واحدة او عدة لغات لهجة واحدة او عدة لهجات .

وفي هذا الخصوص يجب ان نوضح ان مفهوم الشعب يختلف جذريا عن مفهوم الامة التي يمكن ان تشمل مواطني عدة دول تجمعهم روابط تاريخية وعرقية وليست رابطة الجنسية .

الركن الثاني : الاقليم :

نقصد بالاقليم المدى او النطاق الجغرافي الذي يعيش عليه شعب الدولة ... واطليم الدولة مهم جدا لقيامها فلا يمكن لاي تجمع من الافراد وان زادت اعداده ان يشكل دولة مالم يكن لهذا التجمع اقليم ثابت الحدود والمعالم يمارس فيها الشعب شؤونه الخاصة .

واقليم الدولة له اهمية من حيث انه يحدد النطاق المكاني الذي تمارس فيه سلطة الدولة صلاحياتها المختلفة دون ان تتجاوز على حدود واقليم الدول المجاورة لها . كذلك تظهر اهمية الاقليم في انه

يساعد السلطة على تحديد عدد افراد سكان الدولة بشكل دقيق من خلال معرفة عدد الساكنين داخل حدود الدولة .

وكما ان الشعب لا يتاثر بالتركيبة التي يتكون منها ، كذلك الاقليم لا يؤثر في اعتباره ركن للدولة كبر او صغر مساحته وشكل الاقليم وهل هو عبارة عن قطعة واحدة متصلة مع بعضها ام متقطع الاوصال او عبارة عن جزر متعددة مكونة لدولة واحدة او كما تسمى بالدول الارخبيلية كاليابان واندونيسيا .

ان الاقليم لا يشمل الاجزاء الارضية فقط وانما يشمل الاجزاء المائية والطبقات الهوائية اي ان اقليم الدولة يشمل الاقليم البري والاقليم المائي والاقليم الجوي .

ثالثا : السلطة السياسية :

وهو الركن المهم الذي يمنح الصفة القانونية لفكرة الدولة . باعتبار ان نقل الدولة من حالة الفوضى نحو التنظيم لا يمكن ان يتحقق ما لم يتحقق الانفصال بين الحكام والمحكومين وقيام سلطة قادرة على ضبط شؤون المجتمع الداخلية بين افراده والخارجية مع بقية مجتمعات الدول الاخرى .

ولا يغير من وصف السلطة السياسية شكل النظام السياسي الذي تتخذه الدولة او كيفية شغل الاشخاص لمواقع السلطة . فالمهم هنا ان تكون السلطة فاعلة وقادرة على ضبط شؤون المجتمع وان تكون محتكرة للقوة ووسائلها ودون ان ينافسها في ذلك اي قوة او سلطى اخرى على ذات الاقليم .

ورغم ان اشغال السلطة يختلف من دولة لاخرى الا ان المنطق يفرض ان تكون السلطة مستندة في بقائها وممارساتها على رضا الشعب فكلما ابتعدت السلطة عن الشعب وكلما ابتعدت عن الحصول على رضا الشعب كلما زادت الهوة بين السلطة والشعب وهو ما يؤدي لمشاكل اجتماعية وسياسية جملة الامر الذي يؤدي لحصول الثورات والانقلابات .